

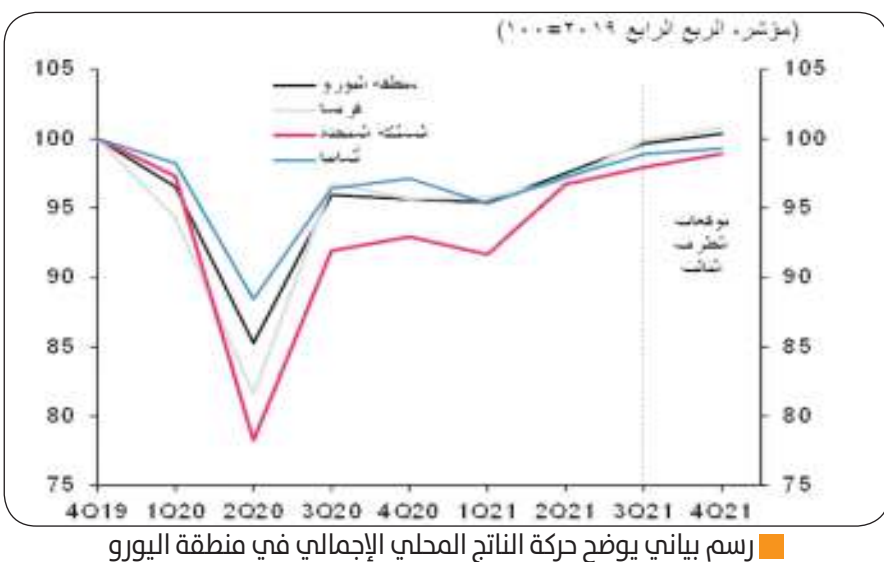
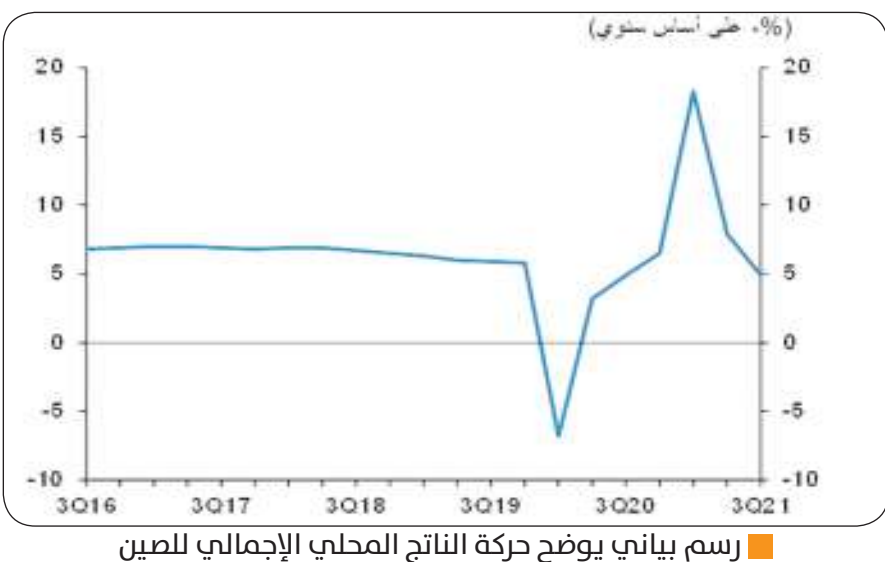
تؤثر سلباً على أسواق الأسهم وأسعار النفط

«الوطني»: مخاطر «أوميكرون» وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الصيني يهددان زخم تعافي الاقتصاد العالمي

تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.1 % في الربع الثالث من 2021 وتوقعات بتسارع النمو في الربع الرابع

إعادة فرض القيود يهدد بإبطاء وتيرة نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى أقل من 1 % في الربع الرابع

الاحتياطي الفيدرالي لبرنامج شراء الأصول. وعادة ما تعتبر السياسة النقدية المشددة من الأمور التي تؤثر سلباً على السلع. وانخفض السعر المرجعي لخام برنت بنسبة 16.4 % في نوفمبر لينهي تداولات الشهر عند مستوى 70.6 دولارا للبرميل، فيما يعد أسوأ أداء شهري يسجله منذ مارس 2020. كما ساهمت تحركات الدول الكبرى المستهكة للنفط لتتساقط جهودها لتحرير احتياطاتها النفطية الاستراتيجية (لخفض أسعار الوقود المحلي) في التأثير سلباً على المعنويات خلال الشهر. ومن المقرر أن يتم تحرير حوالي 85 مليون برميل من النفط الخام بنهاية الربع الأول من عام 2022. وفي منتصف ديسمبر الحالي، تعافت إلى 75 دولار للبرميل. وعقدت الأوبك وحلفائها اجتماعها الوزاري بتاريخ 2 ديسمبر وسط تكهنات بأنها ستستأجل مع قرار الإفراج عن احتياطيها البترول الاستراتيجي وظهور سلاسة أوميكرون المتحورة من خلال وقف سياسة زيادة الإمدادات المخطط تطبيقها في شهر يناير مؤقتاً أو حتى عكسها. وواصلت الأوبك وحلفائها باستمرار تأكيد أن الطلب على النفط ما يزال هشاً في الوقت الذي يستمر فيه انتشار الفيروس، وأن توازن سوق النفط سيستأرجح نحو تسجيل فائض كبير في الربع الأول من عام 2022، مما قد يؤثر سلباً على الأسعار. وفي نهاية الأمر، اتجه وزراء الأوبك للإبقاء على زيادة الإمدادات بمعدل شهري قدره 400 ألف برميل يومياً، لكنهم منحوا أنفسهم أيضاً خيار تعديل مستوى الإنتاج سريعاً في حالة ضعف الطلب على النفط. إلا أن الزيادة الفعلية في العرض قد تكون أقل من المستويات المستهدفة بسبب انقطاع الإمدادات والقيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية لبعض الأعضاء. ومع اقتراب أحداث 2021 من نهايتها، أعاد متغير أوميكرون المزيد من التقلبات في سوق النفط، إلا أنه من السابق لأوانه قياس تأثير ذلك على الطلب على النفط. وفيما يتعلق بالإمدادات، فإن المفاوضات المتعلقة ببرنامج إيران النووي قد تؤول لإطار الزمني لعودة انتاجها من النفط، مما يبسط الأمور قليلاً بالنسبة للأوبك وحلفائها. ويمكن أن تعيد التوازن على العرض بما يتناسب مع الأحداث التي تؤثر على الطلب.



ارتفاع احتمالية تراجع البنك المركزي الأوروبي عن اعترضه على رفع أسعار الفائدة مبكراً

في نهاية سبتمبر الماضي مقابل مستويات الذروة التي قاربت نحو 400 ألف حالة في مايو (انخفضت بشكل أكبر منذ ذلك الحين إلى 8 آلاف حالة فقط). من جهة أخرى، تشير أحدث البيانات إلى استمرار مسار التعافي، إذ وصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عشرة أشهر عند 57.6 في نوفمبر (55.9 في أكتوبر) في ظل تزايد معدلات الإنتاج والطلب. وعلى نحو مشابه، انتعش قطاع الخدمات في الأشهر الأخيرة، إذ سجل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات نمواً قوياً وصل إلى 58.1 في نوفمبر، بما في ذلك ثاني أسرع معدل نمو في فئة الناتج الفرعية التي يتم تسجيلها منذ أكثر من عشر سنوات. إلا أنه من ضمن العوامل التي تعزز تزايد القلق، استمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن الجائحة وارتفاع أسعار المدخلات (ارتفع مؤشر أسعار الجملة بنسبة 12.5 % على أساس سنوي في أكتوبر) نتيجة للقيود المستمرة على سلاسل التوريد العالمية وارتفاع تكاليف المواد الخام. وعلى الرغم من تحمل المنتجين لارتفاع أسعار المدخلات في الوقت الحالي إلى حد كبير، إلا أنه يمكن تمريرها إلى المستهلكين (بلغ معدل التضخم 4.5 % في أكتوبر) مما قد يؤدي إلى إعاقة الطلب وبالتالي النمو الاقتصادي. وقد أبقى البنك الاحتياطي الهندي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في اجتماعه الذي انعقد في ديسمبر الحالي وذلك في ظل بقاء مستويات التضخم ضمن المستويات المستهدفة. إلا أنه قد يرفع أسعار الفائدة إعادة شراء خال السنة المالية المقبلة في حال استمرار الاضغوط التضخمية. وباستثناء هذه المخاطر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة 9.5 % في السنة المالية الحالية وبنسبة 8.5 % في السنة المالية 2022-2023.

تراجع أسعار النفط بعد تخطي سعر مزيج خام برنت أكثر من 80 دولارا للبرميل على مدار عدة أسابيع، تراجعت الأسعار مجدداً في أواخر نوفمبر مع تفشي سلالة أوميكرون المتحورة وإمكانية تسريع

الاحتياطي الفيدرالي (يتوقع تسجيل نمواً بنسبة 1.0 % على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام 2021 مقابل 1.3 % في الربع الثالث من العام) على الرغم من تأخره قليلاً عن الاقتصادات في منطقة اليورو من حيث تعافيه بالكامل. ومع بدء انتشار سلالة أوميكرون المتحورة في المملكة المتحدة، أعلنت الحكومة في ديسمبر الحالي عن قيود إضافية قد تؤثر سلباً على أنشطة الأعمال في الربع الأول من عام 2022، وتتضمن الإقراض الموجه للمشاريع الإسكانية مما أدى إلى تراجع معدلات نمو المباني السكنية الجديدة والقائمة في أكتوبر بنسبة 0.4 % على أساس شهري ليصل معدل التراجع إلى 3.4 % و2.7 % على أساس سنوي على التوالي. كما أن هناك العديد من التساؤلات حول مصير شركات التطوير العقاري، إيفر جراندي فانازيا وسينيد، التي تخلفت عن سداد سنداتها مستحقة الدفع. وفي إطار محاولات البنك المركزي لتعزيز النمو الاقتصادي، قام في ديسمبر بالإعلان عن خفض متطلبات نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك للمرة الثانية هذا العام بمقدار 50 نقطة أساس. وقد تساهم تلك الخطوة في تحرير 1.2 تريليون يوان (188 مليار دولار) من السيولة طويلة الأجل. استمرار تعافي الاقتصاد الهندي

شهد الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً بنسبة 8.4 % على أساس سنوي في الربع الثالث من 2021 (الربع الثاني من السنة المالية 2021-2022) بتراجع هامشي بالمقارنة مع النمو الاستثنائي البالغ 20 % الذي سجله في الربع الثاني فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تلاشي تأثير قاعدة الأساس المنخفضة للمستويات السابقة. وقطاعياً، كان نمو الربع الثالث من العام مدعوماً بالاستهلاك الخاص (8.6 %) والصادرات (19.6 %) والإنفاق الحكومي (8.7 %) والاستثمار (11 %). كما تحسنت أنشطة الأعمال والمعنويات أيضاً بفضل تحسين الظروف المتعلقة بالجائحة في ظل انخفاض عدد الإصابات اليومية الجديدة إلى مستويات ما قبل الموجة الثانية التي بلغت 26 ألف حالة

في ذلك الطرق والجسور، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات والمياه والطاقة. إضافة لذلك، أقر مجلس النواب الأمريكي قانون الرئيس بايدين لشبكة السلامة الاجتماعية والمناخ (قانون إعادة البناء بشكل أفضل) بقيمة إجمالية قدرها 1.7 تريليون دولار، أي أقل من نصف المستوى المستهدف في الأساس بقيمة 3.5 تريليون دولار. إلا أنه من المرجح أن يقوم مجلس الشيوخ بتعديل هذا القانون في ضوء المعارضة الشديدة من الجمهوريين وخلافات الأعضاء الديمقراطيين فيما بينهم. كما أقر الكونجرس مشروع قانون تمويل قصير الأجل في اللحظة الأخيرة والذي سيقى الحكومة تعمل حتى 18 فبراير. وأخيراً، أقر الكونجرس تشريعاً يتيح رفع سقف الدين العام، مما سيسمح بتمويل الحكومة حتى موعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر 2022.

كوفيد-19 وتباطؤ نمو الاقتصاد الأوروبي أدت زيادة حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في كافة أنحاء أوروبا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر - حتى في بعض الدول التي ترتفع فيها معدلات التطعيم - إلى البدء في تطبيق مجموعة جديدة من القيود التي من المقرر أن تؤدي إلى تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي في الربع الرابع من عام 2021 وربما في السنوات اللاحقة أيضاً. وشمل ذلك فرض قيود أكثر صرامة على الأشخاص أكثر الملحقين في ألمانيا وإغلاق كامل أشد قسوة في النمسا. وقد تكون التداعيات الاقتصادية لهذه الموجة أقل حدة من تلك المرتبطة بالأحداث السابقة، لعدة أسباب منها أن التطعيمات قللت من مخاطر العدوى التي تسبب مرضاً شديداً، كما أصبحت الشركات والأفراد أكثر تكيفاً مع القيود من ذي قبل. إلا أن الحكومات تبدو مستعدة لاعتماد نهج احترازي فيما يتعلق بسياسات الصحة العامة ومع وجود بعض الأنظمة الصحية التي تتعرض بالفعل لضغط شديد، يمكن معها تشديد القيود، إذا تبين أن متغير أوميكرون أكثر عدوى مقارنة بسلالات الفيروس السابقة. وحتى تاريخه، كانت

ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته في 39 عاماً إلى 6.8 في المئة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه ظهرت مجموعة من المخاوف التي تهدد بالتأثير سلباً على زخم تعافي الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، منها اكتشاف سلالة أوميكرون المتحورة وتشديد التدابير الاحترازية المرتبطة بالجائحة في كافة أنحاء أوروبا وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني. وإثر ذلك، تراجعت مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بنسبة تراوحت ما بين 3-5 % في نوفمبر، وذلك على الرغم من بقاء معدل النمو منذ بداية العام مرتفعاً بشكل ملحوظ. وفي الوقت نفسه، ارتفعت المخاوف بشأن زيادة معدلات التضخم على خلفية الطلب القوي والسياسات التيسيرية واختناقات العرض (خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا). وبالنسبة لمعظم البنوك المركزية الرئيسية، أصبح التضخم هو الهاجس الرئيسي، ويبدو أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على وجه الخصوص مستعد لتسريع وتيرة برنامج تشديد سياسته النقدية على الفور - هذا ما لم تتحقق أسوأ المخاوف الأخيرة بشأن سلالة أوميكرون (وتأثيرها المحتمل على النشاط الاقتصادي). كما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد في أواخر نوفمبر 80 دولاراً إلى أقل من 70 دولاراً بشكل مؤقت، وإن كانت تعافت جزئياً منذ ذلك الحين. واتجهت الأوبك وحلفائها للتمسك بجدول زيادة الإنتاج على الرغم من توقعات بوقف الزيادات مؤقتاً نظراً لمخاطر ضعف الطلب العالمي على النفط. الفيدرالي وتسريع وتيرة الخفض التدريجي

تباطأت وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي بشكل حاد في الربع الثالث من العام، وذلك في ظل استمرار أزمة سلاسل التوريد وانتشار سلالة دلتا المتحورة. إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2.1 % على أساس ربع سنوي، مخالفاً للتوقعات وأقل على نحو ملحوظ من النمو المسجل في الربع الثاني من العام بواقع 6.7 %. واستمر ضعف أداء ثقة المستهلك (وفقاً لمقياس مؤشر كونفرنس بورود)، إذ تراجعت قراءته إلى 109.5 في نوفمبر الماضي فيما بعد أدنى مستوياته المسجلة منذ فبراير 2021، وكان ارتفاع معدل التضخم هو السبب الرئيسي في ذلك. وعلى الرغم من الزيادة الضعيفة نسبياً